

شارك فيها نخب سياسية وحزبية وأكاديميون وباحثون

## ندوة الأحزاب السياسية والحياء الحزبية في الأردن تثير الكثير من الآراء والنقاش والأسئلة حول آفاق التجربة الحزبية المستقبلية



انطلاقاً من الدور الريادي لجامعة فيلادلفيا وانفتاحها على المجتمع المحلي والتعرف على ما يدور فيه ولإلقاء الضوء على الحياء الحزبية في الأردن ومستقبلها يتابع مركز الدراسات المستقبلية في جامعة فيلادلفيا سلسلة ندواته الفكرية والعلمية المتخصصة والتي بدأت الأولى منها لعام 2014 قبل أيام برعاية السيد ثيلي شرف رئيسة مجلس أمناء الجامعة وقد تناولت الندوة واحداً من المسائل التي تشغل تفكير الأردنيين الا وهي الآفاق المستقبلية للأحزاب والحياء الحزبية في الأردن، استمرت الندوة التي شارك فيها تسعة متحدثين على مدار يوم كامل، وقد أثارت الندوة مجموعة من الأفكار والأسئلة خاصة وأن أوراق العمل تحدثت عن كثير من العناوين التي تهتم الناس والأحزاب وعوامل النجاح والصعاب التي تواجه التجربة الحزبية الأردنية .

ولأن أعداد الأحزاب الأردنية قد تجاوز ال (30) حزباً فقد شارك في هذه الندوة والتي اعتبرت جزءاً أولاً شارك فيها تسعة متحدثين كان في مقدمتهم وزير التنمية السياسية. هذا وسيعقد الجزء الثاني من الندوة في أوائل شهر نيسان ليضم المجموعة الأخرى من ممثلي الأحزاب .

الأستاذ الدكتور محمد أمين عواد رئيس جامعة فيلادلفيا في كلمة افتتاحية قدمها نيابة عنه الدكتور ابراهيم بدران مستشار رئيس الجامعة، ومدير مركز الدراسات المستقبلية قال فيها: "بداية لا بد من الاعتراف بأن الحياء الحزبية ومسألة الاحزاب عموماً لا تخص بلداً عربياً بعينه وإنما هي مشكلة عربية عامة. فجميع الاقطار العربية تقريبا تعاني من هذه المسألة ولم تصل فيها إلى حالة من التوافق الوطني وحالة من التصالح والتشارك بين الدولة . وربما لا نبالغ إذا قلنا أن واحداً من أسباب الربيع العربي في المنطقة وبالتالي تحوله إلى ربيع دام أو خريف بائس في عدد من البلدان هو ذلك الفشل الذريع الذي تعاني منه البلاد العربية في التعامل مع الحزبية وتداول السلطة اضافة إلى الفشل في إدارة الدولة وشؤونها،

وليس بسبب ترتيبات خارجية أو مؤامرات تدميرية هنا وهناك. صحيح أن البوابة الرئيسية لخروج الدول النامية من حالة التخلف يبدأ بإدارة الدولة التي تشمل فصولاً أساسية عديدة لا مجال لتفصيلها. ولكن تأتي في مقدمتها الإدارة السياسية ثم إدارة الموارد البشرية والموارد الطبيعية وإدارة التعليم والمعرفة والعلاقات الإنسانية والمواطنة والتشريع وبالتالي إدارة المسألة المجتمعية وإدارة التطلعات المستقبلية. ورغم محاولات الأنظمة العربية التهرب من مواجهة الحقيقة وهي أن الحكم ليس حكراً على فصيل دون آخر، وأن الدولة لا تستقر إلا على أساس مبادئ المشاركة وتداول السلطة. وأن الأحزاب والحزبية هي الأداة الأقوى والانعج مثل هذه المشاركة ولتنظيم عملية التداول، إلا أن الواقع العملي يثبت يوماً بعد يوم أن لا جدوى من هذا التهرب وأن الديمقراطية من خلال الأحزاب تمثل مطلباً أساسياً بالضرورة ويستدعي حياة حزبية نشطة. ومن هنا فقد جاء انعقاد هذه الندوة في جزئها الأول ليلقي الضوء من منظور وطني كلي على هذه المسألة خاصة وأن هناك تقارير عالمية ووطنية قد صدرت في هذا الإتجاه وتبين أن الأقطار العربية لا تحتل الترتيب والمكانة المطلوبة في الديمقراطية والحاكمة الجيدة."

أما وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية الدكتور خالد الكلالدة فقد أثار الكثير من النقاط في حديثه المركز وحواره وأجوبته على الأسئلة التي أثيرت وقال: أن هناك تحديات سياسية وأمنية واقتصادية تواجه الأحزاب هي بطريقتها إلى الحل والعالجة لأنه لا يمكن إيقاف أو إبطاء مسيرة الإصلاح وقد استمعنا لتأكيد جلالته الملك خلال لقائه الرئيس الأميركي قبل أيام بأن هذه المسيرة مستمرة ولن تتوقف حتى في ظل التطورات المقلقة على مستوى الأقليم. وأضاف الدكتور الكلالدة أن ذلك يشكل طمأنة للجميع بأن النموذج الأردني الإصلاحي مستمر وأن الأردن ورغم قسوة التحديات التي تواجهه جراء ذلك سيواصل المسيرة ولن يتوقف. وأكد أن العمل الحزبي سيكون أحد مرتكزات الدولة والنظام السياسي قريبا بمعنى آخر أن الأحزاب هي التي ستشارك في إدارة دفعة الحكومة وهي التي ستشكل الكتل البرلمانية والتي ستقود الحراك السياسي والشعبي وهي التي ستقود المعارضة أيضاً على غرار العمل الحزبي في الدول العريقة التي أصبح العمل الحزبي راسخاً فيها. واستدرك بالقول أنه لا يرى أن قانون الأحزاب الحالي يساعد الأحزاب إلى الوصول إلى ما تطمح إليه من حياة حزبية مؤسسية توصلها إلى مجلس النواب وبالتالي تشكيل الحكومة البرلمانية وعليه فإنه من المنطقي في هذه المرحلة أن يسبق قانون الأحزاب قانون الانتخاب حتى يمكن للأحزاب من ترسيخ دورها وأن تصل إلى مجلس النواب في الانتخابات القادمة.

وحول التغييرات السياسية المستقبلية على الأحزاب بين وزير التنمية السياسية الأسبق المهندس موسى المعايطة في ورقته أنه لا يوجد ديمقراطية حقيقية دون أحزاب سياسية تمثل المصالح المختلفة لفضات المجتمع وتسعى لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية، مشيراً إلى أن الانتخابات جزء من الديمقراطية ولكنها ليست الأساس فالديمقراطية مرتبطة بالتعددية السياسية لحل التناقضات سلمياً ولتبلور إرادة الناس وتعبير عنها. وأكد أن قانون انتخاب ديموقراطي متقدم من شأنه أن يسهم في تطوير التعددية السياسية وتطوير الأحزاب وتوحيد النسيج الوطني للدولة الأردنية وأن الأحزاب تسعى للوصول إلى تشكيل الحكومات لتطبيق الأفكار وبالتالي يحكم عليها المجتمع من خلال التعبير عن مصالحه.

وفي الورقة التي قدمها أمين عام الحزب الوطني الدستوري الدكتور أحمد الشناق عن الأحزاب وقانون الانتخاب قال: "إن الحديث عن دور الأحزاب ومكانتها في الانتخابات النيابية يتطلب إحلال النظام الحزبي في قانون الانتخابات النيابية وهذا يقتضي تغييرات جوهرية على النظام الانتخابي، فالتعددية الحزبية لا تؤدي دورها ولا تعمل إلا في إطار معطيات تختلف عن معطيات المسؤولية الفردية والرقابة الفردية والانتخاب الفردي". وعليه نتحدث عن شأن متعلق بإدارة شؤون الدولة وهذا يتطلب استراتيجية وطنية وبرؤية مستقبلية نحو إعادة الإنتاج السياسي للدولة باعتماد النظام الحزبي بديلاً عن

معادلات تقليدية بما يحفظ المنجز الوطني ويستجيب لمتطلبات الدولة الحديثة مشيراً إلى عدم وجود عوائق دستورية لتطوير حياة حزبية يكون ثمرتها انتاج حكومة برلمانية حزبية .

وتحدث الدكتور موسى بريزات الموض العام لحقوق الإنسان في الأردن من منظور يراعي حقوق الإنسان ويوازن بين السياسة والحقوق قائلاً " :ان التجربة الحزبية ما زالت متواضعة جماهيرياً، وأنها بحاجة إلى نضج أكبر وإلى ثقة أكبر من قبل الناس وخاصة الشباب الذين يحتاجون إلى رؤية تجسد أهمية البعد الحزبي في حياتهم وقناعاتهم بدور الحزب بعيداً عن المصالح الخاصة وهيمنة الضرد. وأثار بريزات مجموعة من النقاط حول مفهوم العدالة الاجتماعية واقتصاد السوق والعلاقة بين الهوية والمواطنة واتساع الضجوة بين الغني والفقير وقال انه لا بد من وجود برامج تقنع الناس لكي تعزز من الارتقاء بالحركة الحزبية التي تظلها انتخابات حرّة نزيهة تعزز أحزاب ذات برامج قادره على الوصول إلى تشكيل حكومات برلمانية .

وحول الأحزاب والمجتمع قال الدكتور سالم ساري الأستاذ في جامعة فيلادلفيا إن إستطلاعات الرأي العام التي تجريها الجامعات ومراكز البحوث الأردنية تشير إلى ان الأحزاب الأردنية ، الكبرى والصغرى، لا تصل إلى الشارع الأردني، ولا تتواصل معه. وتشير مجريات السياسة الأردنية إلى أن الأحزاب ليست هي الناظم الأكبر أو الأصغر في الحياة السياسية الإجتماعية الأردنية. وتشير الوقائع الفعلية لكل من الدولة، المجتمع، والأحزاب، إلى أن السياسة عندنا لا تعمل باتصال مع الأحزاب أو المجتمع، وإنما بانفصال ، عنهما معاً. ومن شأن هذه الإشكالية أن تعمق الهوة الإجتماعية القائمة المتفاقمة بين الأحزاب والمجتمع.

وأضاف: وتشير هذه الحقيقة إلى أن الإشكالية الحزبية عندنا، كما هي ربما في أي مجال آخر ، إشكالية ثقافية مجتمعية ، في المقام الأول. فلا تتغذى الأحزاب عندنا من ثقافة سياسية حزبية عصرية متحركة، تتطور بها وتطورها في الوقت ذاته ، وإنما تتغذى من الثقافة المجتمعية العامة السائدة المسكونة (تاريخياً) بالثك والخوف والعدائية للسياسة والسياسيين ، وللأحزاب والحزبيين. وما دامت القضية الكبرى المشتركة بين هذه القوى الفاعلة الثلاثة، هي الديمقراطية، فلا تكفي لمواجهة هذه الإشكالية الكلية نقد كل من الأحزاب وبرامجها وممارساتها، أو نقد الدولة ونظمها ومؤسساتها ، أو نقد المجتمع وبلادته الإجتماعية السياسية، وإنما لا بد من التوجه مباشرة إلى الإشكالية الثقافية ، اللينة الصلبة ، للديمقراطية الأردنية الكلية.

وأكد ساري أن الطريق المباشر إلى الديمقراطية هو تمكين الثقافة /تمكين المجتمع ، لتوليد التغيير الذاتي ، أو إستيعاب التغيير العالمي ..وتلك مهمة تنموية شاقة لأي ثقافة/مجتمع تقليدي ساكن. ولكنها مهمة مركزية لا يتوقف على نجاحها نجاح الأحزاب والمجتمع المدني فحسب، وإنما نجاح السياسة والاقتصاد، العلم والتعليم، الإعلام والاتصال ..جميعاً. وفي حين ما زال يعجز عندنا التغيير التنموي (الطوعي) الذاتي ، فإن إحدى الفضاءات المتاحة، هي تكثيف التفاعل الثقافى مع العالم. وهذه مهمة تتيحها حركة العولمة الجارية اليوم والمتجهة، بقوة وإصرار، نحو عولمة الاقتصاد والسياسة والإجتماع والثقافة جميعاً. وما زال عندنا كثير من الأحزاب و التنظيمات السياسية والتيارات الفكرية ..يرى في هذا الإتجاه العالمي ليس جزءاً من الحل ..وإنما هو جزء من المشكلة!!

الدكتور منير حمارنة أمين عام الحزب الشيوعي الأردني قدم ورقة حول فلسفة الحياة الحزبية الأردنية تطرقت إلى النهج الحزبي ومسيرته وبرامجه منوهاً إلى البرامج والتحديات ومسيره الحزب الشيوعي وما رافق مسيرته من أجواء وتوترات وصعاب إلى أن أصبح عملة تحت الضوء وانطلق إلى المشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية الأردنية .

وعن تجربتهم الحزبية أبرزت السيدة عبلة أبو عبلة الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي الأردني الدور التاريخي للحركة الحزبية الأردنية وما رافق المسيرة الحزبية من توترات وأزمات متلاحقة وكيفية التعامل مع الأحزاب حسب الظروف والأجواء وجدلية البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأحزاب والخصخصة وتآكل الطبقة الوسطى. وأبرزت في حديثها مسيرتها الطويلة في مجال العمل السياسي الحزبي وما تمخض عن هذه التجربة من انعكاسات ايجابية وسلبية مشيرة أن قانون الانتخاب لا بد أن يتطور من أجل إيجاد أحزاب سياسية قادرة على النهوض بالعمل السياسي والوصول إلى حكومات برلمانية.

وفي حديثه عن تجربته الحزبية الحديثة تحدث السيد ظاهر عمرو أمين عام حزب الحياة عن سروره في البداية لتشكيل حزب سياسي بعيداً عن المصالح والمنافع يمارس دوره في التنمية وتشجيع المبدعين وإقامة ليالي حصاد يتم من خلالها تكريم المبدعين في المجالات المختلفة لكنه تفاعلاً بأن الصعوبات والتحديات التي واجهت مسيرته الحزب كانت أكبر مما كان يتوقع بكثير وأن الواقع في العمل الحزبي والتعامل مع الحكومات مرير جداً .

أما الأستاذ أمجد المجالي الرئيس السابق لحزب الجبهة الأردنية الموحد فقد تحدث عن الوضع الحزبي في الأردن منذ تاريخ نشوء الإماره وما رافق تشكيل الأحزاب سواء كانت دينية أو قومية أو يسارية أو وطنية من تحديات عصيبة، وتطرق إلى أهمية البرامج الحزبية وأثرها في إثراء الحياة السياسية وتعزيز مسيرتها ودورها في الرقابة على الحكومات. وأشار المجالي إلى العديد من المحطات في المسيرة الحزبية والملاح التي تعمل على الارتقاء بالأحزاب وإقبال الناس عليها مشيراً إلى أن الأحزاب الناجحة هي التي تقدم برامج واقعية تستمد من حياة الناس وواقعهم وتنهض باقتصادهم وتحقق لهم العدالة والرفاه والعمل المنتج وتصل إلى حكومات برلمانية حزبية